تأثير تغير المناخ على الأمن الاقتصادي في العراق - قراءة قانونية للإصلاح التشريعي

https://doi.org/10.23918/ilic10.30

أ. م. د. حميدة علي جابر
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
hameedah.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

The Impact of Climate Change on Economic Security in Iraq: A Legal Analysis of Legislative Reform

Asst. Prof. Dr. Hameeda Ali Jaber
University of Baghdad / College of Political Science

الملخص

يشـــهد العالم اليوم اهتمامًا متزايدًا بقضـــية تغيّر المناخ، لما لها من تداعيات مباشـــرة وخطيرة على الأمن الاقتصـــادي العالمي، إذ باتت الظواهر المناخية المتطرفة تشكّل تهديدًا فعليًا على مصادر الغذاء، والطاقة، واستقرار الموارد الطبيعية. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن كل ارتفاع بمقدار درجة مئوية واحدة في درجات الحرارة يتسبب بانخفاض إنتاج محاصيل استراتيجية مثل القمح والذرة بنسبة قد تصل إلى ٥٪، وهو ما ينعكس سلبًا على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء التام على الجوع.

في هذا السياق، سعى المجتمع الدولي إلى اتخاذ مجموعة من التدابير القانونية والبيئية، تمثّلت في مؤتمرات واتفاقيات دولية أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغيّر المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، وقد تضـــمّنت هذه الاتفاقيات إجراءات تهدف للحد من الانبعاثات الكربونية وتعزيز التكيّف المناخي في مختلف القطاعات.

أما العراق، فإن طبيعته الريعية واعتماده الكبير على النفط يجعله أكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية، مما يتطلب مراجعة تشـــريعية جادة تتماشـى مع التزامات الدولة الدولية، من أجل تعزيز الأمن الاقتصـادي وبناء بيئة أعمال مرنة ومسـتدامة تحمي موارد البلاد وتحفز تنوع الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الامن الاقتصادي، التنمية المستدامة، تغير المناخ، اتفاق باريس، التشريعات البيئية.

Abstract

The world today is increasingly concerned with the issue of climate change due to its direct and serious implications for global economic security. Extreme weather phenomena have become a real threat to food sources, energy supplies, and the stability of natural resources. Recent studies indicate that each one-degree Celsius increase in temperature could lead to a 5% decline in the yield of strategic crops such as wheat and maize, posing a major challenge to achieving the second Sustainable Development Goal (SDG) of eradicating hunger.

In response, the international community has adopted a range of legal and environmental measures, reflected in conferences and international agreementmost notably the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), the Kyoto Protocol, and the Paris Agreement. These instruments include concrete actions aimed at reducing carbon emissions and strengthening climate adaptation across various sectors.

Iraq, with its rentier economy heavily dependent on oil, is particularly vulnerable to the impacts of climate change. This necessitates serious legislative reform aligned with the country's international commitments in order to strengthen economic security and establish a flexible, sustainable business environment that safeguards national resources and fosters economic diversification.

Keywords: Economic Security, Sustainable Development, Climate Change, Paris Agreement , Environmental Legislation.

المقدمة

يواجه العراق تحديات مناخية غير مسبوقة تهدد الأمن الاقتصادي الوطني، بما في ذلك شح المياه، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة، والتلوث الصناعي. وفي ضوء التزامات العراق بموجب اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥ والمبادرات الدولية لمكافحة تغير المناخ، تتطلب حماية الاقتصاد الوطني وتكيّفه مع المخاطر المناخية تبني إجراءات تشريعية وتنظيمية وطنية، تشمل تعزيز كفاءة إدارة الموارد المائية، وتنمية الطاقة النظيفة، ووضع معايير للحد من الانبعاثات، بما ينسجم مع المعايير الدولية لحماية البيئة وضمان الأمن الاقتصادي.

أولًا: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الآثار الناجمة عن التغير المناخي على الأمن الاقتصادي على المستويين العالمي والعراقي، مع التركيز على تحليل التدابير القانونية المعتمدة دوليًا ووطنياً للحد من هذه الظاهرة. كما يسعى البحث إلى بيان مدى فعالية هذه التدابير في

التخفيف من المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي، لاسيما في السياق العراقي، الذي يُعد من الدول المتأثرة بشدة بتداعيات التغير المناخي.

ثانيًا: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي التدابير الدولية المتخذة لمواجهة آثار التغير المناخي على الأمن الاقتصادي، وما مدى تأثير هذه التدابير على الحالة الاقتصادية في العراق؟

وانطلاقاً من هذا التساؤل المركزي، نسعى من خلال بحثنا للإجابة عن التساؤلات التي قد تتبادر الى الأذهان، كما يأتي:

١- إلى أي مدى كانت التدابير الدولية فعالة في الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي على الأمن الاقتصادي العالمي؟

٢- ما هو الإطار القانوني الدولي الذي تستند إليه هذه التدابير في مواجهتها لتداعيات التغير المناخي؟

٣- ما هي انعكاسات التغير المناخي على الاقتصاد العراقي تحديدًا؟

٤- وما هي السياسات والتدابير القانونية التي اعتمدها العراق في هذا الصدد، ومدى توافقها مع المعايير الدولية؟

منهجية البحث:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل نصوص الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحماية الأمن الاقتصادي من آثار التغيرات المناخية. كما يُعتمد أيضًا على المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء جهود المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك المؤسسات العراقية، في مواجهة هذه الظاهرة وتأثيراتها المتفاقمة على الواقع الاقتصادي.

هيكلية البحث:

وللإحاطة بجوانب الموضوع كافة، فقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مطلبين رئيسين: المطلب الأول: التغيرات المناخية وآثارها على الأمن الاقتصادي ويتفرع إلى: الفرع الأول: يتناول المفهوم النظري لكل من التغيرات المناخية والأمن الاقتصادي، مع بيان العلاقة المتبادلة بينهما. الفرع الثاني: يعرض الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الاقتصادي، سواء على الصعيد الدولي أو في السياق العراقي بشكل خاص. المطلب الثاني: التدابير الدولية والعراقية لحماية الأمن الاقتصادي من آثار التغيرات المناخية ويتفرع إلى: الفرع الأول: الإجراءات التشريعية الدولية ودور المنظمات الدولية في حماية الأمن الاقتصادي من أخطار التغير المناخي. الفرع الثاني: يركّز على الإجراءات التشريعية والمؤسساتية في العراق لحماية الأمن الاقتصادي من اثار التغييرات المناخية. ويُختتم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصّل إليها الباحث، والتوصيات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستجابة التشريعية والمؤسسية لهذه الظاهرة.

المطلب الأول

التغيرات المناخية وآثارها على الأمن الاقتصادي

للإحاطة بظاهرة التغيرات المناخية ومدى انعكاس آثارها على الأمن الاقتصادي، تقتضي الضرورة أولًا الوقوف على المفهوم العلمي لكل من التغيرات المناخية والأمن الاقتصادي. وانطلاقًا من ذلك، يقسَّم هذا المطلب إلى فرعين: يتناول الفرع الأول الإطار النظري لمفهومي التغيرات المناخية والأمن الاقتصادي، من حيث التعريفات الأساسية والجوانب ذات الصلة. أما الفرع الثاني فيُخصص لبيان الآثار السلبية التي تخلّفها التغيرات المناخية على الأمن الاقتصادي، على المستويين الدولي والوطني، مع التركيز على الحالة العراقية بوصفها نموذجًا متأثرًا بتداعيات هذه الظاهرة.

الفرع الأول

الإطار النظري لمفهومي التغيرات المناخية والأمن الاقتصادي

لتحديد الإطار النظري لمفهومي التغيّرات المناخية والأمن الاقتصادي، لا بد أولًا من توضيح المقصود بكل منهما كما يلي:

أولا: التغيرات المناخية: وفقًا لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يُقصد بتغير المناخ: "التحول الملحوظ في الأنماط المناخية، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة للأنشطة البشرية التي تُحدث تغيّرًا في تركيبة الغلاف الجوي، بما يتجاوز التقلبات المناخية الطبيعية التي تحدث خلال فترات زمنية متقاربة". وتُعد ظاهرة الاحتباس الحراري [١]. إحدى أبرز مظاهر تغير المناخ، وهو ما يُسهم في الارتفاع النسبي لدرجات الحرارة العالمية، وبالتالي تسارع وتيرة التغير المناخي.

وتُعرّف وكالة الفضاء الأمريكية (NASA) تغير المناخ على أنه مجموعة من الظواهر العالمية الواسعة النطاق، التي تنشأ في الغالب نتيجة احتراق الوقود الأحفوري، والذي يؤدي بدوره إلى إطلاق الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض. وتشمل هذه الظواهر ليس فقط الزيادة التدريجية في درجات الحرارة العالمية، المعروفة باسم الاحترار العالمي، بل تتعداها لتشمل أيضًا مجموعة من التأثيرات المصاحبة، مثل: ارتفاع مستويات سطح البحر، وفقدان الكتل الجليدية في كل من غرينلاند، والقارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا)، والقطب الشمالي، فضلًا عن الأنهار الجليدية في مناطق مختلفة حول العالم. كما يشمل تغير المناخ التحولات الموسمية في توقيت إزهار النباتات، وازدياد الظواهر الجوية المتطرفة من حيث الحدة والتكرار[٢].

كما يمكن تعريف التغيرات المناخية بأنها تحولات ملحوظة في الخصائص المناخية العامة لكوكب الأرض، تعود في معظمها إلى الزيادة المستمرة في تراكيز الغازات الدفيئة الناتجة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية المختلفة التي ترفع من حرارة الجو[٣].

---

[١] تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الاحتباس الحراري" قد تم صياغته لأول مرة من قبل الكيميائي السويدي سفانتي أرينيوس (Svante Arrhenius) في عام ١٨٩٦، حيث طوّر نظرية علمية مفادها أن احتراق الوقود الأحفوري يؤدي إلى زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في الغلاف الجوي، مما يُسهم في رفع متوسط درجات حرارة الأرض. وقد قدّر أرينيوس أن مضاعفة تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي من شأنها أن تُفضي إلى ارتفاع في درجة حرارة كوكب الأرض يتراوح بين ٤ إلى ٥ درجات مئوية، وهو تقدير يقترب من الاتجاهات المناخية الراهنة التي يشهدها العالم اليوم، ينظر: فتحي عبد الله أبو راضي، الأصول العامة في الجغرافيا المناخية، دار المعرفة الجامعية، مصر ٢٠٠٦، ص٢٩٩.

[٢] دينا محمود، مفهوم التغيرات المناخية واسبابها، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.almrsal.com/post/ تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٥.

[٣] خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ط ١، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠٢١، ص١٣.

وعليه، يُمكن تعريف ظاهرة تغير المناخ بأنها اضطراب في الأنماط المناخية المعتادة التي تميّز كل منطقة جغرافية على سطح الأرض، وتشمل هذه الأنماط: درجات الحرارة، أنظمة الرياح، وكميات الهطول المطري. ويؤدي هذا الاختلال إلى عواقب بيئية، واجتماعية، واقتصادية واسعة النطاق، غالبًا ما تتسم بكونها غير متوقعة، ويصعب التنبؤ بدقة بمدى تأثيرها أو توقيت حدوثها.

ثانيا: الامن الاقتصادي: وقد استقر المجتمع الدولي ضمنيًا على مفهوم الأمن الاقتصادي بوصفه أحد المقومات الأساسية للكرامة الإنسانية والاستقرار المجتمعي. ووفقًا لتعريف منظمة الأمم المتحدة، يُقصد بالأمن الاقتصادي: "امتلاك الفرد الوسائل المادية الكافية التي تُمكّنه من عيش حياة مستقرة ومُرضية، أي توافر الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء، والمسكن الملائم، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم". أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد عرّفته بأنه: "توافر الظروف التي تُمكِّن الفرد أو الأسرة أو المجتمع من تلبية حاجاتهم الأساسية، إلى جانب الوفاء بالنفقات الإلزامية بصورة مستدامة، وذلك وفقًا للمعايير الثقافية السائدة في المجتمع. وتشمل هذه الحاجات الضرورية: الغذاء، المأوى، الخدمات الصحية، والتعليم"[١].

ومن جانب آخر، يُعرّف برنامج الأمن الاقتصادي والاجتماعي (SES) التابع لمنظمة العمل الدولية مفهوم الأمن الاقتصادي من منظور الضمان الاجتماعي، حيث يُعدّ: "حق الحصول على الحاجات الأساسية من البنية التحتية، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والمسكن، والمعلومات، والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأمن المرتبط بالعمل"، هو الأساس في تحقيق الأمن الاقتصادي. ويؤكد هذا التعريف أن الأمن الاقتصادي للفرد يرتكز بصورة محورية على الضمان الاجتماعي الذي توفره فرص العمل اللائق، إذ يُعدّ العمل المصدر الرئيس لتحقيق كل من الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وقد أولت المنظمة اهتمامًا خاصًا لما يُعرف بـ" الأمن المرتبط بالعمل"، واعتبرته الركيزة الأساسية للأمن الاقتصادي[٢].

ويُعرّف بعض الباحثين الأمن الاقتصادي بأنه جملة من التدابير والضمانات والإجراءات الوقائية التي تُتيح للإنسان تأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء، والشراب، والملبس، والمسكن، والرعاية الصحية، لاسيما في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية. ويهدف هذا المفهوم إلى ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة الكريمة، بما يسهم في تعزيز الأمان الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للأفراد والمجتمعات[٣].

يتّضح مما تقدم أن مفهوم الأمن الاقتصادي لا يُعرّف بصيغة واحدة متفق عليها، بل يتسم بالتنوع وفق السياق، إلا أن معظم التعريفات تتفق على أنه يهدف إلى ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد كالغذاء، والمسكن، والرعاية الصحية، والتعليم. ويرتكز المفهوم على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة الكريمة، عبر العمل أو الضمانات الاجتماعية. كما يشمل الحماية في حالات الأزمات لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني
الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الاقتصادي

أضحى التغير المناخي أحد أبرز التحديات التي تهدد الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، إذ تتزايد الأدلة على ارتباط الظواهر المناخية المتطرفة باضطرابات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تشمل الغذاء، الموارد، الصحة، الهجرة، والاستقرار السياسي. وفي هذا الفرع، سيتم تحليل أبرز الآثار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ كما وردت في تقارير علمية رائدة مثل تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والبنك الدولي، حيث تشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن التغيرات المناخية تمثل تهديدًا متزايدًا للتنمية البشرية، لا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد حذّر البنك في أحد تقاريره من أن استمرار ظواهر التغير المناخي دون تدخلات فعّالة قد يؤدي إلى وقوع أكثر من ١٠٠ مليون شخص إضافي في دائرة الفقر بحلول عام ٢٠٣٠[٤].

أولا: الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الاقتصادي العالمي:

١- الآثار المناخية المباشرة على الموارد الطبيعية:

تشير تقارير الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ إلى تصاعد اضطراب الأنظمة البيئية، لاسيما في الغابات الشمالية، نتيجة تفشي حرائق الغابات وموجات الجفاف. كما سُجلت زيادة في تواتر حالات الجفاف وشدتها، لاسيما في إقليم البحر الأبيض المتوسط والجنوب الإفريقي، ما أدى إلى تراجع في الإنتاج الزراعي والمائي. كذلك، أسفرت الهطولات المطرية المتطرفة المتكررة في عدة أقاليم عن تدمير البنى التحتية الزراعية وارتفاع نسب الفيضانات، مما زاد من هشاشة الأنظمة الاقتصادية في الدول النامية على وجه الخصوص[٥].

٢- التأثير على الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد:

أدى تغير المناخ إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل والماشية وتغير مزيج الأنواع النباتية، مما ساهم في اضطراب سلاسل الإمداد الغذائي. ونتج عن ذلك تهديد مباشر لسبل العيش الريفية وتراجع التنوع البيولوجي الزراعي، وتشهد خريطة الإنتاج الزراعي العالمية تحولًا تدريجيًا نحو مناطق أكثر ملاءمة مناخيًا، مما قد يؤدي إلى تغير ميزان القوى الاقتصادية بين الدول المنتجة والمستوردة للغذاء. ويُتوقع، مثلًا، ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة تصل إلى ١٢٪ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مما يزيد من تهديدات انعدام الأمن الغذائي [٦].

٣- التكاليف الصحية وتغيرات سوق العمل:

يرتبط تغير المناخ بزيادة الوفيات الناتجة عن موجات الحر، إضافة إلى انتشار نواقل الأمراض المعدية في مناطق جديدة بسبب تغيّر أنماط الحرارة والرطوبة، ما يشكّل أعباءً إضافية على القطاعات الصحية. كما يؤثر ذلك سلبًا على سوق العمل والإنتاجية الاقتصادية، خصوصًا في القطاعات الزراعية والمهنية التي تعتمد على العمل الميداني في البيئات الحارة[٧].

---

[١] احمد سمير، الامن الاقتصادي، مكتبة طريق العلم، ٢٠١٢، ص١١.

[٢] احمد سمير، مصدر سابق، ص١٢.

[٣] احمد مصنوعة ونصيرة برنكو، بحث منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، المجلد (٢)،العدد(٣)،لسنة٢٠١٦، ص٧٠.

[٤] نغم حسين نعمة، إدارة التغييرات المناخية – التحديات والمواجهة، مقال منشور في مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الرابع، العدد (٣)، سنة٢٠٢٣، ص١-٢.

[٥] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، "تغير المناخ ٢٠٢٢: الآثار والتكيف والهشاشة – ملخص لصانع السياسات"، تقرير رسمي منشور على موقع الهيئة، ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/ تاريخ اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٧/٥.

[٦] البنك الدولي، "موجات الصدمة: إدارة آثار تغير المناخ على الفقر"، منشورات البنك الدولي، واشنطن، ٢٠١٦. متاح على الرابط: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2 تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٧/٥.

[٧] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، مصدر سابق.

٤- الهجرة والنزاعات:
أسفرت الكوارث المناخية، مثل الأعاصير والفيضانات، عن نزوح ملايين السكان داخليًا وعبر الحدود، مما يُثقل كاهل الدول المستقبلة ويؤدي إلى اختلالات ديموغرافية واقتصادية. ويرتبط هذا النزوح بارتفاع مخاطر النزاعات المسلحة، نتيجة التنافس على الموارد المحدودة وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، كما ان هناك علاقة متزايدة الوضوح بين تغير المناخ وتصاعد وتيرة النزاعات المسلحة أو أعمال العنف. فقد تبين أن التقلبات المناخية، كزيادة أو انخفاض معدلات هطول الأمطار، قد تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمعات التي تعتمد اعتمادًا كليًا على الموارد الطبيعية، ولا سيما في الاقتصادات الهشة والمجتمعات الرعوية الإفريقية. في مثل هذه البيئات، يُعد المناخ عاملًا حاسمًا في تأمين سبل العيش، مما يجعل التغيرات المناخية محفزًا إضافيًا للعنف المحلي أو النزاعات على الموارد[١].
يتضح مما سبق أن التغير المناخي لم يعد أزمة بيئية فحسب، بل تحديًا هيكليًا يمسّ الأمن الاقتصادي العالمي، بما في ذلك الأمن الغذائي، والصحة العامة، والاستقرار المالي، والاجتماعي. وهو ما يستدعي استجابات دولية متكاملة تُعزز من العدالة المناخية، وتسارع في التكيف، والاستثمار في الحلول المستدامة.

ثانيا: الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الاقتصادي العراقي:
يقع العراق ضمن واحدة من أكثر المناطق عرضة لتداعيات التغير المناخي، حيث يتأثر بشكل مباشر بظواهر الاحتباس الحراري، مثل الجفاف، والتصحر، والفيضانات. وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى أن الأهوار العراقية تُعد من أكثر المناطق تضررًا نتيجة تغير المناخ ونقص المياه، حيث سجلت انخفاضًا حادًا في مستويات المياه منذ عام ٢٠٠٣. ويُصنف العراق ضمن أكثر خمس دول تأثرًا بالتغيرات المناخية عالميًا، ويحتل المرتبة (٣٩) بين الدول الأكثر إجهادًا مائيًا. وقد شهدت البلاد خلال السنوات الأخيرة مواسم جفاف قاسية، كان آخرها ثاني أكثر الأعوام جفافًا منذ ٤٠ عامًا، مما أدى إلى نقص حاد في الموارد المائية، وتآكل التربة، وانكماش الغطاء النباتي، نتيجة ممارسات زراعية غير مستدامة[٢].
ولقد أسهمت هذه التغيرات في تراجع الإنتاج الزراعي وتدمير مصادر المياه، مما انعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، وفاقم من هشاشة البنية الاقتصادية، كما خلّفت العقوبات والصراعات المتعاقبة إرثًا من التدهور البيئي الواسع، بما يشمل تلوث المياه والهواء، والتصحر، وتآكل التربة، وإزالة الغابات. وقد انعكست هذه التحديات على الصحة العامة بارتفاع معدلات الأمراض المرتبطة بتلوث البيئة، فضلًا عن آثار اجتماعية خطيرة كالنزوح والهجرة[٣].

المطلب الثاني
التدابير الدولية والعراقية لحماية الأمن الاقتصادي من آثار التغيرات المناخية

يشكّل التغير المناخي تهديدًا متزايدًا للأمن الاقتصادي العالمي، حيث تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات، إلى خسائر كبيرة في الموارد والبنى التحتية. وانعكاسًا لذلك، باتت الحاجة ملحة لاعتماد تدابير قانونية فعّالة على المستويين الدولي والوطني لحماية الاقتصادات من آثار هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار، تكتسب دراسة التدابير الدولية والعراقية لمواجهة آثار التغير المناخي على الأمن الاقتصادي أهمية بالغة، لما لها من دور في تعزيز الاستقرار ودعم مسار التنمية المستدامة، وتتجلى هذه الاهمية من خلال ما يأتي:

الفرع الأول
التدابير الدولية لحماية الأمن الاقتصادي من آثار التغيرات المناخية

نظرًا للتحديات المتزايدة التي يفرضها التغير المناخي وتداعياته على الامن الاقتصادي ومختلف النظم البيئية، برز اهتمام متنامٍ لدى المجتمع الدولي للتعامل مع هذه الظاهرة، تجسّد بعقد سلسلة من المؤتمرات، كان أولها المؤتمر العالمي للمناخ في جنيف عام ١٩٧٩، وما تلاه من معاهدات واتفاقيات دولية هدفت إلى التصدي لها وضمان مستقبل مستدام. وفي هذا السياق، يتناول هذا البحث أبرز المحطات الدولية التي أدرجت قضية التغير المناخي ضمن أولوياتها، مع التركيز على أهم الاتفاقيات والتدابير المنبثقة عنها.

أولا: الدور القانوني والمؤسسي للأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخ:
١- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة في استكهولم بالسويد عام١٩٧٢: عُقد أول مؤتمر عالمي حول البيئة، بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام ١٩٧٢ تحت عنوان "الوسط الإنساني" (Milieu Human)، بهدف مواجهة المخاطر البيئية والحد من تدهور البيئة، مع التأكيد على ضرورة بناء التنمية على أسس سليمة تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه البيئة والإنسان معًا. أسفر المؤتمر عن إصدار "إعلان البيئة الإنسانية" (Declaration of Human Environment)، والذي يُعد أول وثيقة دولية تتناول مبادئ العلاقات بين الدول في مجال حماية البيئة. ضم الإعلان ديباجة و٢٦ مبدأً و١٠٩ توصية، وشددت ديباجته على أن الإنسان هو العنصر الفاعل في البيئة، وأن حمايتها ضرورة لاستمرار البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية[٤].
وأكد إعلان البيئة الإنسانية (١٩٧٢) أن حماية البيئة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول الفقيرة، داعيًا إلى تسريع التنمية لمواجهة آثار الكوارث والتخلف. وشدد على أهمية استقرار الاقتصاد الوطني، والتخطيط الرشيد للموارد،

---

[١] محمود خليل جعفر مدى ارتباط النزاعات المسلحة بالتغير المناخي، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد (٢٤)، العدد (١) لسنة ٢٠٢٢، ص٢٠٦.
[٢] د. أمير الساعدي، الأمن البيئي وأثره على الأمن القومي العراقي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.alnahrain.iq تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٧/٥.
[٣] فقد تم تسجيل نزوح ما يُقدّر بـ ٣٠٠٠ أسرة في ٨ محافظات جنوبية ووسطى حتى مارس ٢٠٢٢ بسبب الجفاف. وحدها محافظة ذي قار شهدت نزوح حوالي ١٢٠٠ عائلة من مربي الجواميس والمزارعين من الأهوار، بحثًا عن مصادر معيشة بديلة. وتُظهر الدراسات أن شح المياه يمثل دافعًا رئيسيًا للهجرة من الريف إلى الحضر، مما يزيد من الضغط على المدن ويهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. ينظر: د. أمير الساعدي، الأمن البيئي وأثره على الأمن القومي العراقي، مصدر سابق.
[٤] د. اسماعيل نجم الدين زنكة، القانون الإداري البيئي – دارسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص١١٤.

ومعالجة النمو السكاني، واستخدام التكنولوجيا للحد من التلوث. كما نص المبدأ (٢١) على ضرورة التوازن بين حق الدول في استغلال مواردها وسيادتها، وبين التزامها بعدم الإضرار ببيئة الدول الأخرى أو بالإرث البيئي المشترك للبشرية [١].

٢- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) ريو دي جانير ١٩٩٢: وقد تمخض عن هذه القمة اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، والتي هدفت إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة عند مستويات لا تُخلّ بتوازن المناخ، بما يسمح للنظم البيئية بالتكيف، ويحمي الأمن الغذائي، ويُراعي متطلبات التنمية المستدامة، وقد التزمت الدول المتقدمة، بموجب الاتفاقية، باتخاذ خطوات رائدة في خفض الانبعاثات الضارة بالمناخ. إلا أن هذه الالتزامات لم تكن كافية لتحقيق أهداف الاتفاقية أو لإعادة التوازن في التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، إذ جاءت بصيغة تعهدات طوعية وعمومية، تُرك تنفيذها لإرادة الدول ومبدأ حسن النية، دون آليات إلزام واضحة أو عقوبات محددة [٢]. وفي عام ١٩٩٧، شهدت مدينة كيوتو اليابانية محطة بارزة في الجهد الدولي، حيث عُقد مؤتمر الأطراف الثالث وأسفر عن بروتوكول كيوتو، الذي ألزم الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢,٥٪ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، في محاولة لتحقيق توازن بين مصالح الدول الكبرى [٣].

٣- مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون (COP٢١) في باريس عام ٢٠١٥: عُرف باسم اتفاق باريس للمناخ [٤]، وهو يُعد محطة مفصلية في مسار الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي. وقد وضع الاتفاق إطارًا لتنسيق الجهود العالمية، حيث ألزم كل طرف بتقديم مساهماته الوطنية المحددة بشكل منفرد، بهدف خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بما لا يتجاوز (١,٥) درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. كما رسّخ الاتفاق مبدأ "المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة"، الذي يُحمّل جميع الدول مسؤولية جماعية تجاه الظاهرة المناخية، مع الأخذ في الاعتبار الفروقات في القدرات الاقتصادية والتنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية [٥]. كما أكد اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ التزام الدول المتقدمة بتوفير تمويل لا يقل عن (١٠٠) مليار دولار سنويًا للدول النامية بحلول عام ٢٠٢٠، عبر آليات ومصادر متنوعة، بهدف دعم جهود التخفيف والتكيّف مع التغير المناخي. ورغم التقدم المحرز، لا يزال التمويل أقل من المستوى المأمول، لا سيما في ظل تصاعد حدة الظاهرة وتوسع آثارها [٦].

٤- اهداف التنمية المستدامة: من بين أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، يبرز الهدف (١٣) المتعلق بـ " العمل المناخي"، والذي يؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي، من خلال جهود التخفيف والتكيّف. ويُعد هذا الهدف محورياً، نظراً لتداخله الوثيق مع باقي أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما يعكس التزام المنظمة الدولية بتعزيز بيئة عالمية أكثر استدامة وتكاملًا [٧].

ثانيا: تمويل المناخ: يُعد تمويل المناخ مفهومًا متنوعًا ومعقدًا بسبب تعدد مصادره واختلاف آليات احتسابه، ما يجعل من الصعب الاتفاق على تعريف موحد له. ومع ذلك، تُعرّفه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بأنه: "التمويل المحلي أو الوطني أو العابر للحدود، سواء من مصادر عامة أو خاصة أو بديلة، والذي يهدف إلى دعم إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها". يتسم هيكل تمويل المناخ العالمي بالتعقيد والتطور المستمر، حيث تتدفق الموارد المالية من خلال قنوات متعددة تشمل آليات الاتفاقية وغير الاتفاقية، مثل التمويل المحلي العام والخاص، والمساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف، إضافة إلى الصناديق المتخصصة كتلك المعنية بالتغيرات المناخية، مثل صندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيّف ومرفق البيئة العالمي. كما أن بعض الدول المتلقية للتمويل أسست صناديق وطنية لتوجيه الموارد بما يتماشى مع أولوياتها. ويركّز هيكل التمويل المناخي على الأدوات العامة كالقروض الميسّرة، المنح، الضمانات، والأسهم الخاصة [٨].

وقد بلغت تدفقات التمويل العالمي المخصصة لمواجهة تغيّر المناخ نحو ٣٥٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، حيث أنفق ما يقارب ثلاثة أرباع هذا التمويل داخل البلدان التي نشأ فيها. وقد استحوذت الاستثمارات في الطاقة المتجددة على الحصة الأكبر من استخدامات هذا التمويل. وتشير التقديرات إلى أن الاحتياجات السنوية لتمويل أنشطة التخفيف والتكيّف ستتراوح بين ١٩٠٠ مليار دولار وفق السيناريو التفاؤلي، و٢٤٠٠ مليار دولار وفق السيناريو التشاؤمي، حتى عام ٢٠٦٠[٩].

بالرغم من التقدم الملحوظ في بعض الجوانب، مثل خفض ٥٧ دولة لانبعاثات الغازات الدفيئة إلى المستويات المطلوبة، ووجود ٥١ مبادرة لتسعير الكربون، وتعهد ١٨ دولة بتقديم تمويل سنوي للعمل المناخي تجاوز حتى الآن ٧٠ مليار دولار، إلا أن المؤتمرات الدولية لم تُفضِ

---

[١] د. صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث - على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة وقارات وتوصيات المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦ ، ص٤٣.

[٢] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتكول كيتو، منشورات حلبي الحقوقية، ٢٠١٠، ص٢٧.

[٣] علي علي البنا، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية: نماذج دراسية في الجغرافيا التطبيقية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٠، ص٣٠.

[٤] شارك في مؤتمر باريس للمناخ لعام ٢٠١٥ أكثر من ٤٠,٠٠٠ مسؤول يمثلون وفود ١٩٥ دولة، ما جعله حدثًا دوليًا تاريخيًا بكل المقاييس. سعى المؤتمر إلى تجاوز الخلافات بين دول الشمال والجنوب، وانتهى بتوقيع اتفاق باريس، الذي وصفه وزير الخارجية الفرنسي آنذاك، لوران فابيوس، بأنه "عادل وملزم قانونيًا"، بينما اعتبره الأمين العام للأمم المتحدة السابق، بان كي مون، "وثيقة تأمين صحي لكوكب الأرض"، تسهم في حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد استهدف الاتفاق الحد من الآثار الكارثية للتغير المناخي، من خلال تقليص انبعاثات الكربون على المدى القريب، والعمل على وقفها كليًا بين عامي ٢٠٥٠ و٢٠٧٠، مما يستدعي تسريع الانتقال نحو قطاع طاقة منخفض أو خالٍ من الكربون خلال العقود الثلاثة المقبلة، والتي انضم اليها العراق عام ٢٠٢١م. ينظر: د. منى طواهرية، التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، المجلد (١٦) العدد (٢٢) لسنة ٢٠٢٠، ص٣٥٦.

[٥] حسين عبد الخالق حسونة، تغير المناخ في إطار القانون الدولي، بحث منشورو في مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٤٥، بيت الحكمة، بغداد، كانون الأول/ديسمبر٢٠٢٢، ص٢٣٠.

[٦] دور الأمم المتحدة في قضايا التغيير المناخي، قسم الدراسات الإستراتيجية، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:
https://trendsresearch.org/ar/insight/ تاريخ اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٧/١٦.

[٧] المصدر نفسه.

[٨] أسماء رفعت، تقييم فعالية برامج تمويل مواجهة التغيرات المناخية، بحث منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد/ مصر، العدد السابع عشر، ٢٠٢٣، ص٣٥٦.

[٩] د. صندرة لعور، دراسة تحليلية لمساهمة أسواق الكربون في تمويل مواجهة تغير المناخ، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة قسنطينة، الجزائر المجلد (٧)، العدد (٢)، سنة ٢٠٢٠، ص٢٩٥.

إلى التزامات حقيقية مشتركة، ما يعكس محدودية فعاليتها الآنية. ومع ذلك، تظل هذه المؤتمرات إطارًا تمهيديًا مهمًا للتوصل إلى اتفاقات لاحقة على المدى الطويل[١].

الفرع الثاني

التدابير العراقية لحماية الأمن الاقتصادي من آثار التغيرات المناخية

يواجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الاقتصـــادي نتيجة التغيرات المناخية، أبرزها الجفاف وانخفاض مناســـيب نهري دجلة والفرات، وتدهور القطاع الزراعي واتساع رقعة التصحر. كما يزداد الضغط على الاقتصاد بسبب الاعتماد الأحادي على النفط، وضعف البنية التحتية، وقصـــور إدارة الموارد، بالإضـــافة إلى النزوح الداخلي والخلافات المائية مع دول الجوار. هذه المعوقات تجعل من الضروري تبني سياسات وإجراءات فعّالة، سواء تشريعية أم حكومية، لمواجهة آثار التغير المناخي وحماية الأمن الاقتصادي. كما يُعد العراق من أكثر الدول هشاشة تجاه التغيرات المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث شهد في السنوات الأخيرة ارتفاعًا حادًا في درجات الحرارة، وتراجعًا في الأمطار، واتساعًا في رقعة الجفاف والتصحر، إلى جانب ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد أثّرت هذه الظواهر بشكل مباشر على صحة الإنسان، وقطاعات المياه والزراعة، وأسهمت في تفاقم انعدام الأمن الغذائي، مما أعاق جهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية المســتدامة[٢]. وعليه، يقتضـــي الأمر بيان واســـتعراض أهم التدابير التشـــريعية والحكومية المتخذة لمواجهتها.

أولا: الإجراءات التشريعية المتخذة لمواجهة التغير المناخي: وتشمل ما يلي:

١- وفي هذا الإطار، صادق العراق على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، بالإضافة إلى بروتوكول كيوتو الملحق بها، وذلك في تاريخ (٢٨) تموز ٢٠٠٩، ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في (٢٦) تشرين الأول من العام نفسه. كما شارك العراق في مؤتمر باريس للتغير المناخي لعام ٢٠١٥، تأكيدًا لالتزامه بالجهود الدولية الرامية إلى الحد من آثار التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة.

٢- تُعد خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠–٢٠١٤) أول خطة تنموية في العراق تؤكد على البعد البيئي للاستدامة، من خلال تبنّي مشاريع استثمارية مستدامة بيئيًا بمشاركة الوزارات والحكومات الإقليمية والمحلية. كما تضمنت الخطة تعزيز التعاون البيئي الدولي عبر الاتفاقيات البيئية، واعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة لمعالجة مصادر التلوث. رغم هذه الجهود، أشار المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي، "جان كريستوف كاريه"، إلى أن غياب الإصلاحات الهيكلية الأساسية يشكل تحديًا رئيسًا أمام تحقيق نمو اقتصادي متنوع وشامل. وأكد أن التأخر في تنفيذ هذه الإصلاحات من شأنه أن يعوق جهود التخفيف من الآثار السلبية للتغير المناخي، ويحدّ من قدرة العراق على تلبية احتياجاته الاستثمارية المتزايدة، لا سيما في قطاعي المياه والطاقة[٣].

٣-اتخذت الحكومة العراقية عددًا من الإجراءات للتخفيف من آثار التغير المناخي، إذ صادقت على اتفاقية باريس عام ٢٠٢١، وسعت للحصول على تمويل من صندوق المناخ الأخضر. كما تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية في الطاقة النظيفة لدعم الأمن الغذائي. وقد أعد العراق مساهمته المحددة وطنيًا، متعهدًا بخفض الانبعاثات بنسبة ١–٢٪ طوعًا بحلول عام ٢٠٣٠، مع خطة لخفضها حتى ١٥٪، تركز على قطاعات النفط والغاز والكهرباء والنقل، التي تمثل مجتمعة ٧٥٪ من إجمالي الانبعاثات[٤].

ثانيا: الإجراءات الحكومية الاخرى المتخذة لمواجهة التغير المناخي: وتشمل ما يلي:

١- مشروع "إنعاش بلاد الرافدين" لمواجهة آثار التغير المناخي: قدمت رئاسة الجمهورية نص مشروع إنعاش بلاد الرافدين لمواجهة آثار التغير المناخي والذي تبناه مجلس الوزراء، والذي أشار الى إنه يجب أن يصبح التصدي لتغير المناخ أولوية وطنية للعراق، ولا مجال للتقاعس، وأوضح أن ٥٤٪ من أراضي العاق تتعرض للتدهور، ويؤثر التصحر على ٣٩٪ من مساحة البلاد، وقد تضرر حتى الان ٧ مليون عراقي من الجفاف والنزوح وسيواجه العراق عجزاً قد يصل إلى ١٠,٨ مليار متر مكعب من المياه سنوياً بحلول عام ٢٠٣٥ .وتتمثل رؤية نص المشروع بتحويل حالة الطوارئ الى فرصة من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ من خلال خطة عمل تستند الى رؤية عمل تهدف لتوفير ظروف أفضل لأجيالنا القادمة. يستند هذا المشروع على تسع خطوات موضوعية لإحداث تغيير حقيقي وهي مصممة لمواءمة وتعزيز أهداف المناخ الأوسع للحكومة العراقية، لتأكيد وتعزيز التزامها باتفاق باريس للمناخ، ولتقديم حلول إقليمية للتحديات المشتركة المتعلقة بالمناخ[٥].

٢- مؤتمر "العراق للتغير المناخي": عقد في البصرة بتاريخ (١٣–٢٠ مارس ٢٠٢٣) ويهدف الى تسليط الضوء على الخطط الوطنية لمواجهة التغير المناخي، مع التركيز على شحة المياه والمناطق الأكثر تضرراً، واستعراض آليات التعاون الدولي. ركز المؤتمر على الأولويات الوطنية، سياسات التحول المناخي، جهود التكيف، وتقليل الانبعاثات، مع إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأوصى باعتماد خطة رئيس الوزراء، تخصيص ميزانية وطنية، تعزيز التنسيق المؤسسي، ودعم الطاقة النظيفة وإدارة النفايات لضمان حماية الموارد للأجيال القادمة[٦].

٣-أطلق العراق في ١٦ أيار/مايو ٢٠٢٤ الخطة الوطنية للاستثمار المناخي: بوصفها خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية في مواجهة التغير المناخي من خلال تحفيز الاستثمارات العامة والخاصة، للفترة الممتدة بين ٢٠٢٥ و٢٠٣٠. تهدف هذه الخطة إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام عبر تشجيع الاستثمارات في مجالات كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة والنظيفة، وإدارة المياه والزراعة المستدامة. وتسعى من خلال ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يسهم في تنويع الاقتصاد

---

[١] رفل اياد صالح، الإستراتيجية العراقية تجاه تغّيرات المناخ (الأوضاع الاقتصادية أنموذجاً)، بحث منشور في مجلة دراسات دولية، العدد (٩٩)، سنة ٢٠٢٤، ص٤١٢.

[٢] المصدر نفسه، ص٤١٤.

[٣] رفل اياد صالح، المصدر نفسه، ص٤١٥.

[٤] هاري إستبانيان - نعوم ريدان، مراجعة: د. لؤي الخطيب، خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٦.

[٥] سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، مقال منشور على موقع كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء متاح على الرابط التالي: https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/ اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٠.

[٦] سعيد كاظم احمد، العراق والتغير المناخي- الاثار ومواجهة التحديات، بحث منشور في المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية/ جامعة كربلاء، العدد ٥٨، لعام ٢٠٢٥، ص١٨٢.

الوطني وتقليل اعتماده على الموارد التقليدية. كما تضع الخطة الأساس لبناء مستقبل أكثر مرونة واستدامة وانخفاضًا في انبعاثات الكربون، مؤكدة التزام الدولة بالجهود الدولية لتحقيق الاستدامة البيئية، والاستفادة من الدعم والخبرة العالمية لتعزيز فاعلية العمل المناخي وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع[1].

يتضح مما سبق انه رغم الجهود التشريعية والإجراءات الحكومية الوقائية والعلاجية، التي تشكل خطوات مهمة لمواجهة أخطار تغير المناخ وانعكاساته على الاقتصاد، إلا أن حجم التحديات يبقى أكبر من هذه الإجراءات، مما يستدعي تعزيز السياسات والتشريعات لضمان حماية الأمن الاقتصادي في العراق بشكل أكثر فعالية.

الخاتمة

بعد أن أتممنا البحث حول تأثير تغير المناخ على الأمن الاقتصادي في العراق: قراءة قانونية للإصلاح التشريعي، واستعرضناه من مختلف الجوانب، توصلنا في نهايته إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن عرضها كما يلي:

أولا: الاستنتاجات:

١. استنتجنا بأن ظاهرة تغير المناخ تعرف على أنها اضطراب في الأنماط المناخية المعتادة لكل منطقة، يشمل درجات الحرارة، الرياح، وهطول الأمطار، مما يؤدي إلى آثار بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق غالبًا غير متوقعة ويصعب التنبؤ بها.

٢. استنتجنا بأن مفهوم الأمن الاقتصادي لا يُعرف بصيغة واحدة، لكنه يتفق غالبًا على ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد مثل الغذاء والمسكن والتعليم والرعاية الصحية. ويرتكز على تحقيق حد أدنى من المعيشة الكريمة عبر العمل أو الضمانات الاجتماعية، ويشمل الحماية أثناء الأزمات لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٣. لم يعد التغير المناخي أزمة بيئية فقط، بل تحديًا يؤثر على الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والاجتماعي، ما يستدعي استجابات دولية متكاملة لتعزيز العدالة المناخية والتكيف والاستثمار في الحلول المستدامة.

٤. نظرًا لتداعيات التغير المناخي على الأمن الاقتصادي والنظم البيئية، تولى المجتمع الدولي اهتمامًا متزايدًا، تجسّد في عقد مؤتمرات واتفاقيات دولية منذ المؤتمر العالمي للمناخ في جنيف ١٩٧٩، بهدف التصدي للظاهرة وضمان مستقبل مستدام.

٥. رغم التقدم في خفض الانبعاثات وتطبيق مبادرات تسعير الكربون وتقديم التمويل للعمل المناخي، لم تفضِ المؤتمرات الدولية إلى التزامات مشتركة فعلية، مما يبرز محدودية فعاليتها الحالية، لكنها تظل إطارًا تمهيديًا مهمًا للوصول إلى اتفاقات مستقبلية طويلة الأمد.

٦. على الرغم من الجهود التشريعية والإجراءات الحكومية الوقائية والعلاجية التي تمثل خطوات مهمة لمواجهة آثار تغير المناخ على الاقتصاد، إلا أن حجم التحديات يفوق هذه الإجراءات، مما يستدعي تعزيز السياسات والتشريعات لضمان حماية الأمن الاقتصادي في العراق بفعالية أكبر.

ثانيا: التوصيات:

١. التحول نحو الطاقة النظيفة: تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري واستثمار مصادر الطاقة المتجددة، بما يحقق فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية على المدى الطويل.

٢. الالتزام بالاتفاقيات الدولية المناخية: تعزيز موقع العراق كمثال يحتذى به في المنطقة من خلال الالتزام بالمعاهدات البيئية الدولية، مما يعزز دوره في السياسات الإقليمية ويتيح له الاستفادة من الدعم الدولي والتقني.

٣. يوصى بالتحول نحو تنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة، مع تعزيز استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

٤. وضع سياسات عامة شاملة: يُوصى بأن تقوم الحكومة العراقية بوضع سياسات عامة لمعالجة التحديات البيئية الراهنة، مع اعتماد استراتيجية تنفيذية تشمل كافة القطاعات الحيوية مثل الزراعية والصناعية والصحية والثقافية والاجتماعية والتعليمية، لضمان حماية الحياة العامة وتعزيز التنمية المستدامة.

٥. لتعزيز الوعي البيئي يُوصى بإطلاق حملات إعلامية وتعليمية وتثقيفية لتوعية المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة وتعزيز السلوكيات المستدامة.

٦. إدارة الموارد المائية عبر التعاون الإقليمي: يُوصى بإجراء مفاوضات مستمرة مع الدول المجاورة للتوصل إلى اتفاقيات عادلة حول استخدام الموارد المائية، بما يضمن توفير كميات مناسبة لري الأراضي الزراعية.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

١.فتحي عبد الله أبو راضي، الأصول العامة في الجغرافيا المناخية، دار المعرفة الجامعية، مصر ٢٠٠٦.

٢.خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ط ١، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠٢١.

٣.احمد سمير، الامن الاقتصادي، مكتبة طريق العلم، ٢٠١٢.

٤.اسماعيل نجم الدين زنكة، القانون الإداري البيئي – دارسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

٥.د. صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث - على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة وقارات وتوصيات المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

٦.سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتكول كيتو، منشورات حلبي الحقوقية، ٢٠١٠.

٧.علي البنا، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية: نماذج دراسية في الجغرافيا التطبيقية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٠.

٨.هاري إستبانيان ونعوم ريدان، مراجعة: د. لؤي الخطيب، خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، أكتوبر ٢٠٢٢.

٩.مسارات خطة الاستثمار المناخي في العراق-تقرير الفني الاول، وزارة البيئة، عام ٢٠٢٥.

[1] تم تقديم مسارات خطة الاستثمار المناخي في أواخر عام ٢٠٢٤ وتمت المصادقة عليها رسميا في شباط ٢٠٢٥، مما يمثل خطوة استراتيجية إلى الأمام في التزام العراق بالعمل المناخي والتحول الاقتصادي المستدام. ينظر: مسارات خطة الاستثمار المناخي في العراق-تقرير الفني الاول، وزارة البيئة، عام ٢٠٢٥، ص١.

ثانيا: المقالات والبحوث:

١. احمد مصنوعة ونصيرة برنكو، بحث منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، المجلد (٢)، العدد (٣)، لسنة ٢٠١٦.
٢. نغم حسين نعمة، إدارة التغييرات المناخية – التحديات والمواجهة، مقال منشور في مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الرابع، العدد (٣)، سنة ٢٠٢٣.
٣. محمود خليل جعفر مدى ارتباط النزاعات المسلحة بالتغير المناخي، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد (٢٤)، العدد (١) لسنة ٢٠٢٢.
٤. د. منى طواهرية، التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، المجلد (١٦) العدد (٢٢) لسنة ٢٠٢٠.
٥. حسين عبد الخالق حسونة، تغير المناخ في إطار القانون الدولي، بحث منشورو في مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد٤٥، بيت الحكمة، بغداد، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.
٦. أسماء رفعت، تقييم فعالية برامج تمويل مواجهة التغيرات المناخية، بحث منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد/ مصر، العدد السابع عشر، ٢٠٢٣.
٧. د. صندرة لعور، دراسة تحليلية لمساهمة أسواق الكربون في تمويل مواجهة تغير المناخ، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة قسنطينة، الجزائر المجلد (٧)، العدد (٢)، سنة ٢٠٢٠.
٨. رفل اياد صالح، الإستراتيجية العراقية تجاه تغّيرات المناخ (الأوضاع الاقتصادية أنموذجاً)، بحث منشور في مجلة دراسات دولية، العدد (٩٩)، سنة ٢٠٢٤.
٩. سعيد كاظم احمد، العراق والتغير المناخي- الاثار ومواجهة التحديات، بحث منشور في المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية/ جامعة كربلاء، العدد ٥٨، سنة ٢٠٢٥.

ثالثا: المصادر الالكترونية:

١. دينا محمود، مفهوم التغيرات المناخية واسبابها، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.almrsal.com/post/ تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٥.
٢. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، "تغير المناخ ٢٠٢٢: الآثار والتكيف والهشاشة – ملخص لصانع السياسات"، تقرير رسمي منشور على موقع الهيئة، ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.ipcc.ch تاريخ اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٧/٥.
٣. البنك الدولي، "موجات الصدمة: إدارة آثار تغير المناخ على الفقر"، منشورات البنك الدولي، واشنطن، ٢٠١٦. متاح على الرابط: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2 تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٧/٥.
٤. د. أمير الساعدي، الأمن البيئي وأثره على الأمن القومي العراقي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.alnahrain.iq تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٧/٥.
٥. دور الأمم المتحدة في قضايا التغيير المناخي، قسم الدراسات الإستراتيجية، مقال متاح على الموقع الإلكتروني : https://trendsresearch.org/ar/insight/ تاريخ اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٧/١٦.
٦. سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، مقال منشور على موقع كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء متاح على الرابط التالي: https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/ اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٠